international policy centre for inclusive growth

مركز السياسات الدولية من أجل النمو الشامل
مدعوم بشكل مشترك من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وحكومة البرازيل.

ONE PAGER 369

ISSN 2318-9118 نوفمبر/تشرين الثاني 2017

هل يحدد هيكل الانتاج الخاص ببلد ما قدرته على توليد وتوزيع الدخل؟

دومينيك هارتمان، مركز فراونهوفر للإدارة الدولية واقتصاد المعرفة وجامعة لايبزيغ
وكريستيان جارا-فيغوروا وسيزار هيدالجو، من مخبر الأعلام بمعهد ماساتشوستس للتكنولوجيا

منذ عقود، اقترح سيمون كوزنتس علاقة على شكل حرف U مقلوب تصف العلاقة بين مستوى دخل الدولة ومستوى عدم المساواة في الدخل. واقترح منحنى كوزنتس أن التفاوت في الدخل سيرتفع أولاً ثم ينخفض مع انتقال دخل البلد من مستويات منخفضة إلى مستويات مرتفعة. ومع ذلك، فإن هذه العلاقة تفشل في الصمود عندما يتم إزالة العديد من بلدان أمريكا اللاتينية من العينة، وقد تلاشى الجانب الصعودي من منحنى كوزنتس في العقود الأخيرة حيث ازدادت عدم المساواة في العديد من البلدان المنخفضة الدخل ونمت العديد من اقتصادات شرق آسيا من الدخل المنخفض إلى الدخل المتوسط مع تقليل عدم المساواة في الدخل. وتقوض هذه النتائج المتانة التجريبية لمنحنى كوزنتس وتشير إلى أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي هو مقياس للتنمية الاقتصادية غير كافٍ لشرح الاختلافات في عدم المساواة في الدخل. لذلك، من الضروري اتخاذ تدابير جديدة للتنمية الاقتصادية.

تشير الدراسات الحديثة إلى أن عدم المساواة لا تعتمد فقط على معدل أو مرحلة النمو في بلد ما ولكن أيضًا على نوع النمو ومؤسساته. وبالتالي، ينبغي لنا أن نفكر في المزيد من التدابير الدقيقة للتنمية الاقتصادية مثل تلك التي تركز على أنواع المنتجات التي يصدرها بلد ما، لتوفير رؤى أعمق في العلاقة بين التنمية الاقتصادية وعدم المساواة في الدخل، بما يتجاوز حدود مقاييس الإنتاج الكلية مثل الناتج المحلي الإجمالي. أحد هذه المقاييس هو مؤشر التعقيد الاقتصادي (ECI)، وهو مقياس لكثافة المعرفة في الأقتصاد الذي يتم التعبير عنه بنوع المنتجات التي ينتجها الاقتصاد. المنتجات الأكثر تعقيدا هي المواد الكيميائية والآلات المتطورة، في حين أن المنتجات الأقل تعقيدا هي المواد الخام أو المنتجات الزراعية البسيطة. ويعتبر اقتصاد الدولة معقد إذا لم يصدر فقط عددًا كبيرًا من المنتجات المختلفة ولكن أيضًا منتجات شديدة التعقيد. فعلى سبيل المثال تعتمد بلدان مثل المملكة العربية السعودية وتشيلي وغانا اعتمادًا كبيرًا على عدد محدود جدًا من المنتجات البسيطة التي تستغل الموارد، مثل النفط الخام أو النحاس أو الكاكاو، وبالتالي فإن معدل ECI لدى تلك البلدان منخفض. وعلى العكس، تصدر بلدان مثل اليابان وكوريا الجنوبية وألمانيا مجموعة كبيرة ومتنوعة من المنتجات شديدة التعقيد، مثل الشرائح التكنولوجية الدقيقة والأدوية وقطع غيار السيارات المتطورة؛ لذلك فإن معدل ال ECI الخاص بهم عالي جداً.

باستخدام تحليل الانحدار متعدد المتغيرات، تبين دراسة هارتمان وآخرون (2017) أن التعقيد الاقتصادي هو مؤشر هام وسلبي لعدم المساواة في الدخل وأن هذه العلاقة قوية في السيطرة على التدابير الإجمالية للدخل والمؤسسات ورأس المال البشري. وفي الغالب تميل جميع الاقتصادات التي لديها هيكل إنتاجي متنوع ومتطور إلى مستويات منخفضة نسبيًا من عدم المساواة في الدخل، في حين أن جميع الاقتصادات التي تعتمد بشدة على المنتجات البسيطة تميل إلى مستويات عالية من عدم المساواة في الدخل.

ولكن لماذا الاقتصادات المعقدة لديها مستويات أقل من عدم المساواة في الدخل؟ جادل علماء من مختلف التخصصات أن عدم المساواة في الدخل يعتمد على مجموعة متنوعة من العوامل، من هبات الاقتصاد والجغرافيا والمؤسسات ومساراتها التاريخية والتغيرات في التكنولوجيا وعوائد رأس المال. ويجادل هارتمان وآخرون (2017) أن التفسير المحتمل للارتباط بين التعقيد الاقتصادي وعدم المساواة في الدخل هو أن الهياكل الإنتاجية تمثل تعبيرًا عالي الدقة لعدد من العوامل مثل المؤسسات ونظم التعليم والتي تتطور جنبا إلى جنبا مع مزيج المنتجات التي تصدرها البلاد وجنبا إلى جنبا مع شمولية اقتصادات البلاد. بسبب هذا التطور المشترك، لا ترتبط الهياكل الإنتاجية فقط بالدخل والنمو الاقتصادي ولكن أيضًا بكيفية توزيع الدخل. على سبيل المثال، تميل اقتصادات ما بعد الاستعمار إلى أن تكون متخصصة في مجموعة ضيقة من المنتجات الزراعية أو المعدنية وإلى توزيع غير متكافئ للسلطة السياسية ورأس المال البشري والثروة. وعلى العكس، يتم إنتاج المنتجات المتطورة مثل أجهزة التصوير الطبي أو الأجهزة الإلكترونية عادة في اقتصادات متنوعة تتطلب مؤسسات أكثر شمولاً. علاوة على ذلك، تحتاج الاقتصادات المعقدة إلى شبكة كبيرة من العمال المهرة الذين يحصلون على أجور أفضل ولديهم قدر أكبر من قوة المساومة بالمقارنة بالعمال الغير مهرة. أخيرًا، تميل الاقتصادات المتنوعة إلى أن تكون مرتبطة بتوزيع أفضل للسلطة السياسية (ومستويات أقل من الاستيلاء على القوة السياسية وعلى المنافع الاقتصادية والأنشطة الريعية) من الاقتصادات التي تعتمد على القليل من المنتجات التي تستغل الموارد.

وفي دراسة ذات صلة، لهارتمان وآخرون فى عام (2016) تم المقارنة بين القيود الهيكلية لعدم المساواة في الدخل بين أمريكا اللاتينية والاقتصادات الآسيوية عالية الأداء. وجادل الباحثون بأنه على الرغم من أن برامج السياسات الاجتماعية الحديثة مثل برامج التحويلات النقدية المشروطة كان لها تأثير إيجابي على الحد من عدم المساواة في الدخل في أمريكا اللاتينية خلال أوائل الألفية الثانية، فإن معظم اقتصادات أمريكا اللاتينية ظلت تعتمد على المنتجات البسيطة واستغلال الموارد. ونتيجة لذلك، بمجرد انتهاء طفرة الطلب على تلك السلع الأساسيةعانت العديد من بلدان أمريكا اللاتينية من الأزمة الاقتصادية العالمية بينما كانت في الوقت نفسه تطور أزمة مؤسسية. وعلى العكس، خلال العقود الماضية، نجحت العديد من الاقتصادات الآسيوية في الجمع بين السياسات الاجتماعية والاقتصادية بنجاح وتنوعت إلى منتجات أكثر تعقيدًا. وبالتالى ليس من المستغرب أنها كانت أكثر مرونة أمام الأزمات الاقتصادية.

تشير نتائج هاتين الدراستين إلى أن السياسات الاجتماعية وحدها قد تفتقر إلى القوة اللازمة لتعديل مستوى عدم المساواة في الدخل في بلد ما خارج نطاق القيم المتوقعة من الهيكل الإنتاجي لذلك البلد.

المراجع:

Hartmann, D., M. Guevara, C. Jara-Figueroa, M. Aristarán, and C.A. Hidalgo. 2017. “Linking Economic Complexity, Institutions and Income Inequality.” *World Development* 93: 75–93.

Hartmann, D., C. Jara-Figueroa, M. Guevara, A. Simoes, and C.A. Hidalgo. 2016. “The structural constraints of income inequality in Latin America.” *Integration & Trade Journal* 40. Washington, DC: Inter-American Development Bank.

الآراء الواردة هنا هى آراء الكتاب وليست بالضرورة آراء برنامج الأمم المتحدة الإنمائى أو آراء حكومة البرازيل.

مركز السياسات الدولية من أجل النمو الشامل
International Policy Centre for Inclusive Growth
SBS, Quadra 1, Bloco J, Ed. BNDES, 13º andar
70076-900 Brasília, DF - Brazil

ipc@ipc-undp.org ■ www.ipcig.org
+55 61 2105 5000